



وزارة الصناعة والتجارة

٢١٦٤٤

ع ١١٣٢٩/

٢٠١٠/١١/٣

الرقم

التاريخ

الموافق

المحامي الأستاذ عدنان مناصرة
ص.ب (١١٨٤٤/١٤٢٠٢٥) الاردن
المحاميه الاستاذة فائق مسعود
ص.ب (١١١٩١/٩١٠٢٦٩) الاردن

الموضوع: القرار الخاص بالعلامة التجارية (Zahee) رقم (١١٣٢٩) في الصنف
(٣٠).

أرفق ببطيه القرار الصادر عن مسجل العلامات التجارية بخصوص العلامة التجارية المذكورة
بكتابي أعلاه.

واقبلوا الاحترام

مسجل العلامات التجارية
م. خالد عربيات



١١٣٢٩/ع
٢٠١٠/١١/٣

الرقم
التاريخ
الموافق

قرار صادر عن مسجل العلامات التجارية وزارة الصناعة والتجارة / عمان

الجهة المستدعية: شركة زهير قطرنجي وأولاده، وكيلها المحامي عدنان مناصرة، عمان ص.ب
(١١٨٤٤/١٤٢٠٢٥) الأردن.

الجهة المستدعى ضدها: زاهي خليل تميم مسعد، وكيلته المحامية فائق مسعود، عمان ص.ب
(١١١٩١/٩١٠٢٦٩) الأردن.

الموضوع: العلامة التجارية (زاهي Zahee) رقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠).

الوقائع

أولاً: قام السيد زاهي خليل تميم مسعد بتسجيل العلامة التجارية (زاهي Zahee) تحت الرقم
(١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) من اجل "البسكوت والساكر" وحصلت على شهادة تسجيل
نهائي بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٨.

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ تقدمت المستدعية بواسطة وكيلها بترقين على العلامة التجارية
موضوع هذا الترقين وذلك للأسباب الواردة في لائحة الترقين.

ثالثاً: بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ قدمت وكالة الجهة المستدعى ضدها لامحتها الجوابية.



الرقم.....

التاريخ.....

الموافق.....

رابعاً: قدم وكيل الجهة المستدعية البيانات المؤيدة لطلب الترقين وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرفقاتها بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

خامساً: قدمت وكالة الجهة المستدعية ضدها البيانات المؤيدة لطلب تسجيل العلامة التجارية وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرفقاتها بعد ان منحت التمديدات اللازمة لذلك.

سادساً: قدم وكيل الجهة المستدعية البيانات الداحضة وذلك على شكل تصاريح مشفوعة باليمين ومرفقاتها بعد ان منح التمديدات اللازمة لذلك.

سابعاً: عقدت عدة جلسات علنية في مكتب مسجل العلامات التجارية، وبالنتيجة اختتمت الجلسات ورفعت لإصدار القرار.



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم

التاريخ

الموافق

القرار

من حيث الشكل:

نجد أن لائحة الترفيق مقدمة وفقاً لنص المادة (١/٢٢) من قانون العلامات التجارية وحيث أن للمستدعية مصلحة في إقامة دعوى شطب العلامة (Zahee زاهي) فإنني أقرر قبولها شكلاً.

من حيث الموضوع:

نجد أن وكيل الجهة المستدعية أسس دعواه على سند من القول بأن العلامة التجارية (Zahee زاهي) غير مستعملة في الأردن، وذلك وفقاً لأحكام المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية.

وعليه وبالرجوع إلى أحكام المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته نجدها قد أجازت لأي شخص ذي مصلحة أن يطلب من المسجل إلغاء تسجيل أي علامة تجارية مسجلة لغيره بشرط أن يثبت عدم الاستعمال الفعلي للعلامة مدار الترفيق وبصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث التي سبقت هذا الطلب.

وبالتناوب وبالتدقيق في التصاريح المشفوعة باليمين المقدمة من قبل وكيل الجهة المستدعية نجد أنها قد جاءت بأقوال عامه بحيث أن مرفقاتها عجزت عن إثبات ما ورد فيها من عدم استعمال الجهة المستدعي ضدها (Zahee زاهي خليل تميم مسعد) للعلامة التجارية (Zahee زاهي) مدة الثلاث سنوات السابقة لطلب الترفيق.

وبالتناوب أيضاً فإنه ولدى التدقيق بالبيانات المقدمة من قبل الجهة المستدعي ضدها (Zahee زاهي خليل تميم مسعد) فإننا نجد من خلال التصاريح المشفوعة باليمين ومرفقاتها من الفواتير التي تحمل العلامة التجارية (Zahee زاهي) والمؤرخة بـ (٢٠٠٧/٨/٥) (٢٠٠٧/٨/٢٢)



وزارة الصناعة والتجارة

الرقم.....

التاريخ.....

الموافق.....

(٢٠٠٧/١١/٦) (٢٠٠٨/٢/٥) (٢٠٠٨/٣/١٥) وغيرها) انها قد جاءت لتثبت استعمال العلامة التجارية موضوع الدعوى في الاردن من قبلها خلال المدة السابقة لطلب الترقين.

وعليه فان فترة الثلاث سنوات المحددة لترقين العلامة لعدم الاستعمال قد تخللها استعمال فعلي للعلامة موضوع الدعوى في الأردن، وبالتالي فان الادعاء بعدم وجود منتجات تحمل العلامة مدار الترقين في السوق الأردني يستوجب الالتفات عنه وذلك لورود ما يثبت مادياً بوجود استعمال حقيقي وفعلي لها، وفي هذا الصدد ما استقر عليه اجتهاد محكمة العدل العليا في العديد من قراراتها ومنها القرار رقم (٢٠٠٦/٣٩٠) تاريخ ٢٣/١١/٢٠٠٦ والذي ينص على ما يلي: "...فإن المستأنفة لم تقدم من البيانات ما يثبت عدم استعمال المستأنف عليها شركة عبد العظيم الشعراوي وإخوانه العلامة التجارية موضوع الترقين استعمالاً فعلياً وبصورة مستمرة خلال الثلاث سنوات التي سبقت الطلب بل أن المستأنف عليها قدمت من البيانات ما يثبت استعمالها لعلامتها التجارية المطلوب ترقيتها استعمالاً فعلياً قبل تاريخ تقديم الطلب مما يعني عدم تحقق هذا الشرط الأمر الذي يترتب عليه رد طلب الترقين.."

وبناءً على ما تقدم، وسنذاً لأحكام المادة (١/٢٢) من قانون العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة (١٩٥٢) وتعديلاته، أقرر رد الترقين الوارد على العلامة التجارية (زاهي Zahee) ذات الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) وابقائها مسجلة في سجل العلامات التجارية.

قراراً صادراً بتاريخ ٢٠١٠/١١/٣

قابلاً للاستئناف خلال ستين يوماً.

مسجل العلامات التجارية

م. خالد عريضة

القرار

الصادر من محكمة العدل العليا المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس السيد فؤاد سويدان

وعضوية القضاة السادة

فوزي العمري ، د. أكرم مساعدة ، محمد طعمة ، محمد المبيضين

المستأنفة : شركة زهير قطرنجي وأولاده .

وكيلها المحامي عدنان مناصرة .

المستدعى ضدهما : ١- مسجل العلامات التجارية بالإضافة لوظيفته .

٢- زاهي خليل تميم مسعد .

وكيلته المحامية فاتن مسعود .

تقدمت المستأنفة بتاريخ ٢٠١١/١/١٣ بهذا الاستئناف للطعن بالقرار الصادر من مسجل العلامات التجارية رقم (ع/١١٣٢٩/٣١٩٤٧) تاريخ ٢٠١٠/١١/٣ الخاص بالعلامة التجارية (زاهي ZAHEE) ذات الرقم (١١٣٢٩) بالصنف رقم (٣٠) من أجل البسكوت والساكر والقاضي برد الترقيين الوارد بخصوص العلامة التجارية أعلاه وإيقاؤها مسجلة بسجل العلامات التجارية .

طالباً فسخه للأسباب التالية :-

١- القرار المستأنف مخالف للدستور والقانون والاتفاقيات الدولية .

٢- القرار المستأنف مشوب بالتناقض .

٣- استخلاص مسجل العلامات التجارية للنتيجة التي توصل إليها استخلاص غير سائغ وغير متفق وما قدم من بيانات .

٤- القرار المستأنف مخالف لنص المادة (٢٢) من قانون العلامات التجارية .

٥- القرار المستأنف مبني على إساءة استعمال السلطة .

وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفة ووكيل المستأنف ضده الثاني ، وغياب المستأنف ضده الأول المقرر إجراء محاكمته غيابياً ، تليت لائحة الاستئناف كما تليت اللائحتان الجوابيتان ولاحتا الرد عليها ، وأبرزت المحكمة كافة الأوراق المقدمة في هذه الدعوى وترافع الوكيلان .

القرار

بعد الاطلاع على أوراق هذه الدعوى وتدقيقها والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص أن المستأنف ضده الثاني قام بتسجيل العلامة التجارية زاهي (Zahee) تحت الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) من أجل البسكوت والساكر وحصل على شهادة تسجيل نهائي بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٦ .

وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ تقدمت المستأنفة بطلب حذف العلامة التجارية المذكورة بداعي أنها تملك العلامة التجارية (زاهي ZAHEE) وهي مسجلة في سوريا تحت الرقم (٤٥٩٠١) في الصنف (٣٠) من أجل الدروبس والساكر وأن المستأنف ضده الثاني لم يستعمل علامته التجارية المذكورة منذ أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ طلب الترقين .

وبتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ تقدم المستأنف ضده الثاني بلاحة جوابية طلب فيها بالنتيجة رد طلب الترقين فشرع الطرفان بتقديم بيناتهما ومرافعتيهما وعلى ضوء ما تقدم أصدر المستدعي ضده الأول قراره المشكو منه المتضمن رد طلب الترقين على العلامة التجارية (زاهي ZAHEE) ذات الرقم (١١٣٢٩) في الصنف (٣٠) وإبقائها مسجلة في سجل العلامات التجارية .

لم ترض المستأنفة بهذا القرار فبادرت إلى استئنافه لدى محكمتنا للأسباب التي أوردتها بلاحة الاستئناف .

في الموضوع وعن أسباب الاستئناف ومن الرجوع لأحكام المادة (١/٢٢) من قانون
العلامات التجارية رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ نجد أنها تنص على ما يلي :

١- مع مراعاة أحكام المادة (٢٥) من هذا القانون يجوز لأي شخص ذي مصلحة أن
يطلب من المسجل إلغاء تسجيل أي علامة تجارية مسجلة لغيره إذا لم يستعملها فعلياً
وبصورة مستمرة خلال السنوات الثلاث التي سبقت الطلب إلا إذا أثبت مالك العلامة
التجارية أن عدم استعمالها يعود إلى ظروف تجارية خاصة أو أسباب مسوغة حالت دون
استعمالها .

يستفاد من هذا النص أنه يحق لكل ذي مصلحة تقديم طلب إلى مسجل العلامات
التجارية لشطب علامة تجارية مسجلة لغيره إذا لم يتم استعمال هذه العلامة لمدة ثلاث
سنوات سابقة لتاريخ تقديم طلب الترقين ، وقد تقدمت المستأنفة بطلب الترقين بتاريخ
٢٠٠٨/٦/٢ وحيث أن البيانات التي قدمها المستأنف ضده الثاني المتمثلة بفواتير الكهرباء
وفواتير البيع لعامي (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) ورخص المهن للأعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و
٢٠٠٩) بالإضافة للتصاريح المشفوعة باليمين تؤكد جميعها بأن المستأنف ضده الثاني لم
يتوقف عن استعمال العلامة التجارية المطلوب ترقينها للمدة التي نصت عليها المادة (٢٢)
المذكورة فيكون ما ذهب إليه مسجل العلامات التجارية بقراره المطعون فيه يتفق والقانون
وأسباب الطعن لا ترد عليه .

لهذا تقرر المحكمة رد الاستئناف ، وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف وعشرة
دنانير أتعاب محاماة .

قراراً وجاهياً بحق المستأنفة والمستأنف ضده الثاني وغيابياً بحق المستأنف ضده
الأول صدر وأفهم علناً في ٣ جمادى الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١/٤/٧ م .

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

ت.أ.